الأمم المتحدة

A/ES-10/494

الجمعية العامة

Distr.: General
28 June 2010
Arabic
Original: English

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه نسخة من الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الأونرابل داتو سري محمد نجيب، رئيس وزراء ماليزيا (انظر المرفق)، بشأن الهجوم غير المبرر الذي شنه جيش الدفاع الإسرائيلي على سفن محملة بمعونات إنسانية لغزّة.

وأود أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) **حميدون** علي
السفير والممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

020710 020710 10-42874 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء ماليزيا

أكتب إليكم هذه الرسالة معربا فيها عما تشعر به ماليزيا من قلق عميق حيال الهجوم غير المبرر الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلي على سفن كانت تبحر في المياه الدولية باتجاه غزة، حاملة على متنها معونة إنسانية. وقد أسفر الهجوم العنيف عن مقتل وجرح متطوعين أبرياء وعزّل، وذلك في تجاهل تام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لقد مضى وقت طويل والعالم يتابع الحالة في فلسطين. واليوم يتصاعد القلق في صفوف شريحة كبيرة من المجتمع الدولي تعمل بجدّ لبناء عالم يقوم على أسس السلام والعدالة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تبدو الحاجة ماسة الآن لأن تؤكد الأمم المتحدة دون مواربة على تمسكها بأسمى مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والمساواة. وقد شجعني أن أسمع من سعادتكم شجبا شديد اللهجة للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وأود أن أعرب عن تأييد ماليزيا الكامل لاقتراحكم إنشاء لجنة دولية للتحقيق في ظروف الهجوم، يرأسها السير جوفري بالمر، رئيس وزراء نيوزيلندا السابق، وتضم ممثلين عن الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.

ولسعادتكم دور حاسم في هذا الصدد، بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة. وأود أن ألتمس منكم التدخل شخصيا لدى الأعضاء في الأمم المتحدة وزعماء الأطراف المعنية لطلب إجراء تحقيق مستقل وكامل في الهجوم الذي شنته إسرائيل على المدنيين الأبرياء في المياه الدولية، ولكي تمتثل الأطراف المعنية للقرارات المتعددة التي اعتمدت في الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وإذا لم تتمخض الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن، للبدء بتحقيق سريع وغير متحيز وذي مصداقية وشفاف ومواف للمعايير الدولية، عن نتيجة ملموسة، فإن ماليزيا تود أن تلتمس من سعادتكم أن تحثوا أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد جلسة استثنائية طارئة بشأن انتهاك القانون الدولي الذي يمثله الهجوم الإسرائيلي. ويأتي هذا الالتماس بناء على القرار ٣٧٧ ألف (د-٥) المعنون "الاتحاد من أجل السلام". وثمة خطر حقيقي يتمثل في قيام أزمة إنسانية مخيفة تهدد حياة الآلاف إذا لم يُرفع الحصار اللاإنساني المضروب على غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بالكامل. وعلى الجلسة الاستثنائية الطارئة أن

تضغط على إسرائيل أيضا كي ترفع الحصار اللاإنساني لغزة. ويمكن للجمعية العامة المجتمعة في الجلسة الاستثنائية الطارئة أن تطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن مشروعية الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية وما يترتب عنه من نتائج قانونية.

وترى ماليزيا أن على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصورة خاصة، بذل ما في وسعهما من جهود لكفالة ألا يؤدي هذا العمل الهجومي المنفرد من جانب إسرائيل إلى توسيع رقعة النزاع في المنطقة. فالواقع أن شريحة كبيرة من المجتمع الدولي اتخذت منذ زمن طويل موقفا يقول بأن السلام الدائم والمصالحة ولئم الجراح بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا بد وأن تستند إلى مبدأي المساواة والعدالة. وإننا نحث سعادتكم الآن على استخدام مساعيكم الحميدة على نحو يكفل أن تقوم الأمم المتحدة بدور الكفيل والحامي لحقوق الإنسان والعدالة في فلسطين، وذلك باتخاذها إجراء حازما وحاسما.

وإنني لأعوّل على دعمكم المتواصل للعثور على حل سلمي ودائم لمشاكل الشرق الأوسط.

(توقيع) الداتو سري **محمد نجيب**

ضميمة

اقتراح معروض أمام البرلمان الماليزي بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية المحمّل بمعونة إنسانية لغزّة

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠

وفقا للأمر الدائم ٢٧ (٣)، اعتمد مجلس النواب في البرلمان الماليزي القرار التالي:

حيث أن النظام العسكري الصهيوني العامل بإمرة رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، قد شنّ هجوما غير مبرر في المياه الدولية، على قافلة سفن الحرية التي كانت تحمل على متنها معونات إنسانية لغزّة بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل عدد من أفراد قافلة المعونة الإنسانية وجرح عدد آخر منهم؛

وحيث أن الهجمات التي يشنها النظام الصهيوني على سفن المعونة الإنسانية تشكل خرقا للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة؛

وحيث أن البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب آسيا وفي مجلس التعاون الخليجي المعقود في سنغافورة بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، احتوى على أفكار مماثلة وعلى شجب شديد لأعمال النظام الصهيوني الإسرائيلي؛

وحيث أن شعب ماليزيا يتمسك بشدة بالموقف القائل بأنه لا توجد أي مسوغات للاستخدام المفرط للقوة ضد سفن المعونة الإنسانية المتوجهة إلى غزة لمساعدة الشعب الفلسطيني؛

وحيث أن شعب ماليزيا يشعر باستياء عميق حيال عجز المجتمع الدولي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصورة خاصة، عن اتخاذ أي إجراء قوي بشأن هذا العمل العنيف الذي ارتكبه النظام الصهيوني،

لذا يقرر هذا المجلس ما يلي:

(١) يشجب المجلس بقوة الهجوم الذي شنّه النظام الصهيوني الإسرائيلي بأمر من رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، على سفن بعثة المعونة الإنسانية المتجهة إلى غزة، والذي أسفر عن مقتل مدنيين وإصابتهم بجروح؛

(٢) يسجّل المجلس خيبة أمله العميقة حيال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للبيان الفاتر الذي صدر عنه بشأن الهجوم العنيف الذي شنّه النظام الصهيوني على سفن بعثة المعونة الإنسانية؛

(٣) يقرر المجلس أن يطلب إلى مجلس الأمن إدانة إسرائيل، لا الاكتفاء بإصدار بيان فاتر اللهجة؛

(٤) يقرر المجلس أن تتعاون ماليزيا مع البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية، وغيرها من البلدان التي تشاطرها وجهات النظر، للتقيد بمبادئ القانون الدولي في معالجة الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة؛

(٥) يحثّ المجلس الدول التي تشاطره وجهات النظر على تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن بإحالة الوضع الناشئ عن الهجوم الذي شنّه النظام العسكري الصهيوني في إسرائيل إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

(٦) يحثّ المجلس الدول التي تشاطره وجهات النظر على تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بهذا الشأن؛

(٧) يطلب المجلس إلى تركيا النظر في اتخاذ إجراء بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

(٨) يدعو المجلس إلى إجراء تحقيق مستقل تماما بشأن الهجوم الذي شنّه النظام العسكري الصهيوني، لا مجرد تحقيق محايد؛

(٩) يعرب المجلس عن تأييده التام لمطالب المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/١٤ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الذي يطلب فيه إجراء تحقيق مستقل تماما وخاضع للمساءلة بشأن الهجوم؛

(١٠) يطلب المجلس إلى إسرائيل ألا توقف أي قافلة تحمل المعونة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وبخاصة في غزة، حسبما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؛

(١١) يرحب المجلس بالإجراء الذي اتخذته مصر من طرف واحد والذي يقضي بفتح معبر رفح دون أي شروط، بما يكفل عبور المعونة الإنسانية دون أي عوائق؛

(١٢) يناشد المجلس المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم المعونة الإنسانية إلى مواطني الأراضي الفلسطينية في غزة، وألا ينصاع لتهديدات النظام الصهيوني؛

(١٣) يعرب المجلس عن تقديره للأردن وتركيا وأيرلندا والفلبين، وغيرها من البلدان التي بذلت جهودا لضمان إطلاق سراح الرعايا الماليزيين الذين احتجزهم النظام الصهيوني؛

(١٤) يحث المجلس الشعب الفلسطيني على الاتحاد للمحافظة على حقوقهم غير القابلة للتصرف بإنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة؛

(١٥) يعرب المجلس عن تعاضد شعب ماليزيا مع قضية الشعب الفلسطيني المتمثلة في إنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة.